ان الأميركيين يأخذون على أوروبا [الغربية] عدم مساندتها لهم.

وربما يكون المقصود هنا الدور الذي تنتظره الولايات المتحدة من حلفائها الأوروبيين في المساهمة في خطط ونفقات الدفاع الغربية... ولكن هذا يشمل، أيضا، سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، ازاء مشكلة الصراع العربي الاسرائيلي من ناحية، ومشكلة تأمين استمرار تدفق النفط الى العالم الصناعي الغربي. وهذا يعني، بدوره، أنه سواء كانت ادارة ريغان المقبلة ستسير في طريق استراتيجية كامب ديفيد أو ستتخلى عنها - وأيا كان الاتجاه الذي ستسير فيه إذا تم هذا التخلي - فانها ستنتظر من حكومات أوروبا الغربية (وطبعا اليابان واوستراليا وكندا)، ان تكون أكثر امتثالا لقيادة السياسة الأميركية لها في شأن هذه المشكلة، التي لا يمكن فصلها عن احتياجات أوروبا الغربية الى العرب: كمنابع للنفط واسواق للسلع الأوروبية.

فاذا تساءلنا، عند هذا الحد، عن مدى قدرة أوروبا الغربية على الامتثال لنهج السياسة الاميركية الجديدة، فاننا نجد أنفسنا، مرة أخرى، أمام صعوبة التعرف على موقف أوروبي غربي متجانس، خاصة في ضوء حرص أوروبا الغربية المتناقض على التمتع بـ «المظلة النووية» الاميركية، وعلى انتهاج سياسة انفراج مع الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية. ثم في ضوء مخاوف أوروبا الغربية المستمرة من التعرض لعقوبات عربية نفطية أو أكثر، إذا ما وجد العرب تطابقا سياسيا بين مواقفها ومواقف ادارة ريغان المقبلة، وكل ما هو منتظر منها من تحيز لاسرائيل. ومن هنا يحرص الأوروبيون على ترديد المعنى القائل إن «خطب ريغان الانتخابية لن تكون، بالضرورة، هي سياسته الفعلية في الشرق الأوسط»، وكأنهم يرددون بذلك أمنية لهم، بألا يأتي ريغان، في الحقيقة، كما كان في الانتخابات، أو على الأقل، أن لا يأتي بمثل ما ظهر به حتى الآن من تطرف.

أعباء حلف الاطلسي

ويعكف حلفاء الولايات المتحدة، في اطار حلف الاطلسي، على محاولة تحديد الآثار التي يمكن أن يعنيها فوز ريغان برئاسة أميركا على مستقبل الحلف، والاهم من هذا، على العلاقات بين طرفي الأطلسي: الطرف الأميركي والطرف الأوروبي. وتفيد ردود الفعل الدولية، لدى عدد من كبار الاستراتيجيين الاطلسيين، بأن فوز ريغان سيجبر الحلف على مواجهة حقائق انحرافه بعيدا عن الالتزامات التي قطعها الحلف على نفسه، منذ ١٨ شهرا، بزيادة قوة تيرانه العسكرية واستعداده القتالي. بل ان بعض مسؤولي حلف الاطلسي الأوروبيين، يسلمون بأن «انشقاقا» ما مع واشنطن يبدو حتميا بسبب ازدياد عدد بلدان الأطلسي الأوروبية التي تقول انها لا تستطيع تنفيذ قرار الحلف بزيادة انفاقها على الأسلحة بنسبة ثلاثة بالمائة سنويا حتى العام ١٩٨٥. ولهذا يتوقع هؤلاء الحلفاء أن يأتي الضغط من جانب ادارة ريغان عليهم بضرورة زيادة ميزانياتهم العسكرية، وأن يتحملوا نصيبا أكبر من النفقات العسكرية (خاصة الطلب من ألمانيا الغربية بأن تدفع نصيبا أكبر في نفقات الابقاء على القوات الاميركية المرابطة في أراضيها).

ولأن ألمانيا الغربية أكدت، بالفعل، إلى أنها لا تستطيع أن تتحمل عبء تصييبها الحالي في أسلحة الحلف، وتصييبها في خطط السوق الأوروبية المشتركة الاقتصادية، فان «المسرح ربما يكون معدا لمواجهة بين مستر ريغان والمستشار [الالماني الغربي] هيلموت شميث حينما يلتقيان» (الغارديان، ٨/١١/١٩٨٠).

وثمة توقعات مغايرة، من جانب الدوائر الأوروبية الغربية، مفادها أن حكومات دول السوق الاوروبية المشتركة تخشى من أن تتجه ادارة ريغان نحو سياسة انعزالية، الأمر الذي يعرض أوروبا الغربية لأزمات حادة. ومن المنتظر أن يكون شميث، أول زعيم أوروبي غربي يلتقي بالرئيس الأميركي الجديد.

ولم تخف الدوائر الاوروبية الغربية رأيها في اقتراحات ريغان، المتعلقة بمعاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية (سالت - ٢)، بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، والرامية الى اعادة فتح باب المفاوضات، من جديد تماما، حول هذه المعاهدة. فالأوروبيون يعتقدون أن هذه